الأمم المتحدة
A/66/187
الجمعية العامة
Distr.: General
26 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

الثقافة والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفق قرار الجمعية العامة ٦٥/١٦٦.

* A/66/150.

11-43157 (A) 160811 180811

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

يعـرض هـذا التقرير الـذي أعدتـه منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة (اليونسكو) التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٦/٦٥، المعنون ''الثقافة والتنميـة''، ويشمل تقييما لقيمة وجدوى تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنميـة. وتحقيقا لهذه الغاية، يحدد التقرير العمل الذي اضطلعت به ١٨ هيئة من هيئات الأمـم المتحدة، ويعرض الإسـهامات الثقافيـة للتنميـة. بالإضـافة إلى ذلـك، يبيّن قيمـة عقـد هـذا المؤتمر، ويقيّم هدفـه ومستواه وشكله والآثار المترتبة في الميزانية. ويتضمن أيضا توصيات لتعزيز التقـدم نحـو إدمـاج الثقافة في سياسات والممارسات الإنمائية.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – معلومات أساسية ٤

ثالثا – الصلة بين الثقافة والتنمية ٥

رابعا – التقدم المحرز في مجال التنفيذ في منظومة الأمم المتحدة ٧

خامسا – تقييم طرائق لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للثقافة والتنمية ٢٤

سادسا – الاستنتاجات ٢٥

أولا – المقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٦/٦٥ المعنون ”الثقافة والتنمية“، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئات الأمم المتحدة المعنية ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ القرار وأن يدرج فيه تقييما لقيمة وجدوى تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية، تشمل هدفه ومستواه وشكله والآثار المترتبة في الميزانية.

٢ – ويتناول آخر تقرير حول موضوع الثقافة والتنمية (A/59/202) تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٧.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – انبثق مفهوم التنمية من نموذج عالمي فريد ورؤية تهدف إلى تحقيق مفهوم أوسع ينطوي على مسارات متعددة ومتنوعة أسفرت عن نهج للتنمية يتمحور حول الإنسان. وقد مهد توسيع نموذج التنمية هذا الطريق شيئاً فشيئاً إلى الإقرار بدور الثقافة الذي لا غنى عنه في التنمية المستدامة. وبالتالي، برزت رؤية للتنمية المستدامة تعكس بشكل أفضل تعقيدات المجتمعات والآثار السياقية. وساهم تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية لعام ١٩٩٦، المعنون ”تنوعنا الخلاق“، في تقدم هذا المفهوم فأبرز البعد الثقافي الأساسي لنموذج التنمية التي محورها الإنسان، واقترح أن توضع الثقافة في أولويات السياسات الإنمائية. وكلفت اليونسكو بقيادة العقد العالمي للتنمية الثقافية للفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٧. وتوج بمؤتمر استكهولم الحكومي الدولي بشأن السياسات الثقافية للتنمية، الذي دعا إلى اتباع نهج ثقافي للتنمية البشرية واعتبر أن السياسات الثقافية عنصر رئيسي في استراتيجية التنمية.

٤ – على الرغم من التقدم الملموس المحرز منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم، لا تزال الصلة بين الثقافة والتنمية تنعكس بصورة قاصرة في سياسات التنمية الدولية، وتظل الثقافة ملحقاً في معادلة التنمية على النحو الذي حددته مختلف الأهداف والتدابير الإنمائية. بيد أن التطورات العالمية الأخيرة تؤذن بوجود منحى مرحب به نحو التكامل المنهجي للثقافة في استراتيجيات وبرامج التنمية. ومن بين النوافذ المواضيعية الثمانية التي أنشئت لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أتاحت نافذة الثقافة والتنمية لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بتمويل من إسبانيا، فرصة غير مسبوقة لتوثيق الصلة بين الثقافة والتنمية. علاوة على ذلك، أكدت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الخامسة والستين (قرار الجمعية العامة ١/٦٥) أهمية الثقافة من أجل التنمية

ومساهمتها في تحقيق الأهداف. كما شجع على التعاون الدولي في المجال الثقافي، الهادف إلى تحقيق أهداف التنمية. وأعيد تأكيد ذلك من خلال قرار الجمعية العامة ٦٥/١٦٦، الذي دعا إلى دمج الثقافة في سياسات التنمية الوطنية والعالمية. علاوة على ذلك، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخراً ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ كموضوع للاستعراض الوزاري السنوي، الذي سيعقد في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣. وتتيح التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)، المقرر عقده في عام ٢٠١٢، فرصة لتقييم حقيقي لإدماج البعد الثقافي في التنمية.

ثالثا - الصلة بين الثقافة والتنمية

٥ - إن العلاقة بين الثقافة والتنمية متعددة الأوجه. فبالإضافة إلى قيمة الثقافة الذاتية، فهي تسهم في عملية التنمية وما ينجم عنها. ولها دور شامل لقطاعات عديدة في تحقيق أهداف التنمية وتعد حافزاً على التنمية في حد ذاتها. ومن المرجح أن تسفر مبادرات ونهج التنمية التي تولي أولوية للثقافة عن تنمية شاملة تراعي السياق تؤدي إلى نواتج عادلة ويعزز ملكية المستفيدين المستهدفين. على هذا النحو، يجب أن تكون التنمية متأصلة في الثقافات والمعارف المحلية، وتتواءم مع الظروف المحلية لتعزيز الملكية العامة، تمشيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ونتيجة لذلك، فإن إدراج البعد الثقافي في مفهوم وقياس وممارسة التنمية هو المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية واستدامتها.

٦ - ويؤدي قطاع الثقافة، الذي يشمل التراث الثقافي، والصناعات الإبداعية والثقافية، والسياحة الثقافية، والبنية التحتية الثقافية، إلى فوائد اقتصادية كبيرة، منها استحداث فرص عمل. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات موثوقة وموحدة بشأن المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للثقافة، تشكل الصناعات الثقافية أكثر من ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث بلغت حصتها في السوق العالمية نحو ١,٦ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، مما يمثّل قرابة ضعف المبلغ المقدر للإيرادات السياحة الدولية للعام نفسه، وفقا لتقرير أجرته مؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز في عام ٢٠٠٨. وعلى النحو المبين في التقرير نفسه، فإن قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية هو أحد أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي، بمعدل نمو قدره ١٧,٦ في المائة في الشرق الأوسط، و ١٣,٩ في المائة في أفريقيا، و ١١,٩ في المائة في أمريكا الجنوبية، و ٩,٧ في المائة في آسيا، و ٦,٩ في المائة في أوقيانوسيا، و ٤,٣ في المائة في أمريكا الشمالية والوسطى. ويبين التقرير أيضا أسباب النمو المضطرد لقطاع الثقافة في ثمانينيات القرن العشرين، وفي تسعينيات القرن العشرين، عندما نمت الاقتصادات الإبداعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي بمعدل سنوي بلغ ضعف المعدل الذي بلغه قطاع صناعات الخدمات، وأربعة أضعاف ما بلغه قطاع التصنيع.

٧ - وتستفيد الاقتصادات الوطنية استفادة كبيرة من القطاع الثقافي. فعلى سبيل المثال، أفادت مؤسسة IBF للاستشارات الدولية في عام ٢٠٠٧ أن قطاع الثقافة في مالي مثّل ٥,٨ في المائة من العمالة في عام ٢٠٠٤، و ٢,٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، في حين يوجد لدى تايلند قرابة مليوني عامل حرفي، يعمل نصفهم تقريباً بشكل متفرغ في المهن الحرفية. كما ساهم القطاع الإبداعي في البرازيل بنسبة ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، وفقا لبيانات اليونسكو في ”قوة الثقافة في التنمية“. إن تعزيز وتطوير قطاع الثقافة كقطاع اقتصادي قوي يهيئ فرص عمل ويوفر وسائل للابتكار.

٨ - وقد تنوّع قطاع السياحة ليصبح واحدا من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا، لا سيما في البلدان النامية. ونما إجمالي إيرادات السياحة في جميع أنحاء العالم بمعدل ٧ في المائة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٨، ووفقا للأرقام التي أصدرتها منظمة السياحة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ معدل النمو في البلدان الأقل نموا، للفترة نفسها، ١٢ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، درّت السياحة الدولية مبلغاً قدره ٩١٩ بليون دولار في عائدات التصدير. وشكلت الدول الناشئة والنامية ما نسبته ٤٧ في المائة من القادمين في السياحة الدولية، و ٣٦,٩ في المائة من إيرادات السياحة الدولية في العالم في عام ٢٠١٠. وتشكل السياحة الثقافية حالياً ٤٠ في المائة من عائدات السياحة العالمية. وتدّر مواقع التراث الثقافي بصورة عامة، وخاصة المواقع المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، عائدات وعمالة كبيرتين من السياحة. وينطبق الأمر نفسه على التراث الثقافي غير المادي، الذي يدعم التعابير الثقافية الحية والدراية التقليدية، فضلا عن الفنون الاستعراضية. كما تساهم المتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى مساهمة كبيرة في الاستثمارات والمنافع الاقتصادية. لذلك، فإن تحديد السياحة باعتبارها قطاعا فرعيا للاستثمار من شأنه أن يشجع على الاستثمار في البنى التحتية، ويحفز التنمية المحلية.

٩ - وعلى الرغم من صعوبة وتعقيد قياسه من الناحية الكمية، يساعد الاستثمار في الحوار بين الثقافات على الحيلولة دون وقوع النزاعات وبناء السلام وحماية حقوق الفئات المهمشة، مما يهيئ الظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية. وبتعزيز التفاهم والمصالحة، يتخطى الحوار بين الثقافات الحواجز بين الثقافات وفي داخلها، ويشكل أداة هامة لمواجهة الجهل والتحيز والاستبعاد. وبالإضافة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، تشكل الثقافة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية البشرية، كما توفر الشعور بالهوية ومصدرا للإبداع على المستويين الفردي والمجتمعي. ومع أن العولمة والتقدم التكنولوجي يتيحان فرصا وتهديدات، تساعد

النهج المراعية للثقافة على حماية المجتمعات الضعيفة من ضغوط التجانس، إلى إثراء كل المجتمعات.

١٠ - وتوفر نظم المعارف المحلية والأصلية وممارسات الإدارة البيئية معلومات وأدوات هامة لمواجهة التحديات البيئية، للحيلولة دون فقدان التنوع البيولوجي، والحد من تدهور الأراضي، وتخفيف آثار تغير المناخ. ومع الأخذ بالاعتبار الآثار العميقة لتغير المناخ على التنمية، فإن الاستفادة من الممارسات الإيجابية الكامنة في الثقافات التقليدية التي تقيّم التوازن بين العالمين الطبيعي والإنساني يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية. إن السعي لتحقيق التآزر بين الممارسات البيئية التقليدية والحديثة وتعزيز المشاركة المجتمعية في مبادرات الحفظ يشكل جوانب محورية للاستدامة البيئية.

١١ - وعلى الرغم من عدم وجود إشارة واضحة إلى الثقافة في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الثقافة تنطوي على آثار مباشرة وغير مباشرة على تحقيقها. إن البعد الثقافي في التنمية يعزز الملكية الوطنية لمبادرات التنمية عن طريق كفالة استجابة سياسات التنمية ذات السياق المناسب، يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. إن الآفاق الاقتصادية لقطاع الثقافة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بسبب غنى تراثها الثقافي وقوة اليد العاملة فيها. وتشكل السياحة المستدامة والصناعات الثقافية والإبداعية وسائل استراتيجية لتوليد الدخل والحد من الفقر. وتتطلب الصناعات الثقافية استثمارات محدودة في رأس المال، وتنطوي على عوائق منخفضة. وليس من السهل الاستعانة بمصادر خارجية في مجال الفرص الاقتصادية المتعلقة بالثقافة، لجعلها جذابة للمستثمرين. ومن المرجح أن يكون للترويج الفعال للصناعات الثقافية تأثير مباشر على السكان المعرضين للخطر، بسبب الاعتماد الكبير لاقتصاد الثقافة في القطاع غير الرسمي، حيث يجد السكان الفقراء والمهمشون، بمن فيهم النساء، فرص عمل في معظم الأحيان، مما يشجع على الاندماج الاجتماعي وزيادة فرص العمل والفرص التجارية. وتشير تجارب التنمية إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يؤدي غالباً إلى تأثيرات مضاعفة، مع الحصول على مكاسب مجتمعية ونمواً اقتصادياً. بالإضافة إلى تمكين المجتمعات المهمشة، فإن الصناعات الثقافية تشجع على الابتكار، وتدعم تطوير المهارات، وتوليد رأس مال من المشاريع الحرة داخل المجتمعات المحلية.

رابعا - التقدم المحرز في مجال التنفيذ في منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٢ - لمّا كانت اليونسكو الهيئة الدولية الوحيدة للأمم المتحدة ذات الولاية المحددة في مجال الثقافة، فإن برامجها الاستراتيجية متنوعة وتسعى إلى تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام، فضلا عن إظهار الصلة الأساسية بين الثقافة والتنمية المستدامة. وبالنسبة

لليونسكو، فإن البعد الثقافي للتنمية ينطوي على حماية وتعزيز التنوع الثقافي في جميع مظاهره، بما في ذلك حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، والحفاظ على تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتعميم النهج الثقافية للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة المادية، والنهوض بالسياسات والإجراءات الثقافية.

١٣ - وخلال السنة الماضية، عززت اليونسكو من إعادة تنظيم الثقافة في التنمية من خلال مجموعة من المبادرات التحليلية والمعيارية والفنية والتشغيلية والأدوات. ومن بين الفوائد الأخرى، تعمل هذه المبادرات على تعزيز أهداف القرار. وتدعم جهات مانحة متعددة اليونسكو فيما يتعلق بمشاريع اليونسكو التنفيذية المتعلقة بالثقافة التي تعزز التنمية المحلية.

١٤ - وتعمل ثمانية صكوك معيارية، تشمل سبع اتفاقيات، على توجيه مشاركة اليونسكو في مجال الثقافة. وهي: الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، واتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، والاتفاقية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبيرات الثقافية. وبناء على هذه الصكوك، وضعت اليونسكو عدة أدوات وأنشطة بناء القدرات لتحقيق ثقافة عالمية ووضع جدول أعمال التنمية.

١٥ - وفيما يتعلق باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، لا سيما أحكامه لتعزيز الصناعات الثقافية وأشكال التعبير، تشمل مبادرات بناء القدرات برنامج مرفق خبراء (تبلغ قيمته مليون يورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي) يسعى إلى تعزيز نظام الحوكمة من أجل الثقافة من خلال بعثات المساعدة التقنية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت اليونسكو سلسلة من السياسات العامة المبتكرة، وأبحاثاً وأدوات تعليمية، مثل دليل السياسات لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، ومركز للموارد على الإنترنت، ”الثقافة والصناعات الإبداعية في جميع أنحاء العالم“. وفي إطار تلك الاتفاقية أيضا، تشجع اليونسكو على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال التحالف العالمي من أجل التنوع في الثقافة، وهي آلية تعزز الترتيبات التعاونية لتعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية. وبمبلغ يزيد على ٤ ملايين دولار، يدعم الصندوق الدولي للتنوع الثقافي حاليا ٣١ مشروعا من ٢٤ بلدا ناميا. وستسهم هذه المشاريع في وضع قاعدة بيانات عالمية حول أفضل الممارسات للمشاريع الثقافية والتنمية.

١٦ - وبالنسبة لاتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، أُطلق برنامج واسع لبناء القدرات يدعم عملية التصديق والتنفيذ بشكل فعال. وتم تدريب مجموعة مؤلفة من ٦٠ خبيرا، تضم ٢٠ خبيراً من أفريقيا، ولا تزال تشارك في أكثر من ٣٠ نشاطاً لبناء القدرات في جميع أنحاء

العالم. ويدعم صندوق حماية التراث الثقافي غير المادي ومساهمات من خارج الميزانية تبلغ حوالي ١٠ ملايين دولار لمدة سنتين استراتيجية بناء القدرات في العالم.

١٧ - وتمشيا مع الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، وضعت اليونسكو ”عدسة التنوع الثقافي“، وهي أداة تمكّن صانعي السياسات والممارسين من تقييم سياسات وبرامج التنمية من منظور التنوع الثقافي. وباستخدام هذه العدسة، أقامت اليونسكو حلقات عمل أدت إلى استعراض ١٢ وثيقة من وثائق الأمم المتحدة الإطارية للمساعدة ونواتجها، و ٨ برامج مشتركة للأمم المتحدة، و ٥٠ وثيقة مشروع. علاوة على ذلك، تم استعراض السياسات الثقافية لتسع دول لتعكس مبادئ التنوع الثقافي، وتم تدريب ١١ فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتأخذ الثقافة في الحسبان لدى تصميم البرامج والاستراتيجيات.

١٨ - ولإبلاغ صانعي السياسات الوطنية بالحاجة إلى حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه من عمليات النهب، نظمت اليونسكو، بالتعاون مع مختلف الشركاء، سبعة مؤتمرات إقليمية بشأن اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه. وركزت هذه الاجتماعات على تحسين الحماية القانونية، وزيادة الوعي بالحفاظ على التراث الثقافي المغمور بالمياه، وبناء القدرات في مجال الآثار المغمورة بالمياه وإدارة التراث.

١٩ - وفي إطار التحضيرات للاستراتيجية العالمية لبناء القدرات العالمية للتراث التي أُقرت مؤخراً، شارك ٢ ٨٦٤ شخصاً في ٣٢ دورة تدريبية على بناء القدرات في ٥ مناطق، حيث مثلت المرأة ٣٧ في المائة من المشاركين. وفي عام ٢٠١٢، سيكون شعار الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ”التراث العالمي والتنمية المستدامة: دور المجتمعات المحلية في إدارة مواقع التراث العالمي“. وتواصل اليونسكو العمل على دراسات الحالة، في إطار اتفاقيات أخرى، تظهر الدور الهام للمجتمعات المحلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواقع التراث العالمي، مع الحفاظ على قيمة عالمية ونزاهة استثنائية. وعُقد اجتماع تنسيق مع أمانات الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢٠ - وبشأن الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، تكافح اليونسكو الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من خلال الشراكات الاستراتيجية، والتوعية وبناء القدرات. ووضعت أدوات قانونية وعملية عديدة وأدوات لرفع مستوى الوعي، مثل قاعدة البيانات الوطنية لقوانين التراث الثقافي. ونظمت اليونسكو في عام ٢٠١١ دورات تدريبية وطنية وإقليمية شملت حلقات عمل في كل من مصر ومنغوليا وناميبيا والفلبين.

٢١ - بالإضافة إلى ذلك، اتخذت اليونسكو تدابير للاستجابة للطلب المتزايد على البيانات ودعم التكامل الاستراتيجي للثقافة في سياسات التنمية. وبغية تحسين قياس تأثير وأهمية السياسات والمبادرات الثقافية، وضع معهد اليونسكو للإحصاء ”إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية“، وهو أداة تعرّف الثقافة للأغراض الإحصائية وتتيح إصدار بيانات قابلة للمقارنة دوليا. ويحرز المعهد تقدماً سريعاً أيضاً بشأن إصدار بيانات عن العمالة في قطاع الثقافة. واستناداً إلى البيانات التي استحدثت مؤخراً والخبرات المكتسبة من تنفيذ المشاريع المتعلقة بالثقافة والتنمية في جميع أنحاء العالم، فإن الثقافة المبتكرة لمجموعة مؤشرات عن التنمية توفر معلومات لصانعي القرار بواسطة توفير المؤشرات النوعية والكمية التي تغطي مجالات التنمية السابعة.

٢٢ - وبغية الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمي، يدعم برنامج اليونسكو للثقافة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز السياسات والمخططات التي تراعي الفوارق بين الجنسين القائمة على حقوق الإنسان، استناداً إلى تحليل دقيق للخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المعنية. وتؤكد النهج الملائمة ثقافيا على ضرورة التدخلات السلوكية والهيكلية المتعددة، ذات السياق الطبي الحيوي. ووضعت اليونسكو سلسلة من المواد التوجيهية لتصميم نهج ثقافية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به، بما في ذلك أداة تعلم إلكتروني تفاعلي للعاملين في المشروع. وتشمل أنشطة البرنامج الأخرى رعاية ”بيئات مواتية“ لفيروس نقص المناعة البشرية المناسبة من الناحية الثقافية وسياسات الإيدز، وتعزيز البحوث المحلية.

٢٣ - ويتم تعزيز مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية للتنمية المستدامة من خلال نافذة الثقافة والتنمية لصندوق تحقيق الأهداف، الذي عُيِّنت اليونسكو منظماً له. وبميزانية قدرها ٩٥ مليون دولار، يتم دعم ١٨ برنامجاً مشتركاً في جميع أنحاء العالم في إطار هذه المبادرة المشتركة بين الوكالات، التي تستند إلى الثقافة باعتبارها رصيدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعاملا من عوامل التماسك الاجتماعي والسلام. وتتراوح الأبعاد الثقافية التي تشملها البرامج من التراث الثقافي والصناعات الثقافية، والسياحة الثقافية إلى الحوار بين الثقافات. وتعد الملكية الوطنية مع العمل المجتمعي إحدى نقاط القوة الكثيرة للبرامج المشتركة، وتنطوي على التنسيق مع وزارات المالية والاقتصاد والثقافة والسياحة والبيئة. إن البرامج المشتركة حول الثقافة والتنمية أنتجت عددا من النتائج الملموسة في مجالات مثل السياحة، وتعزيز التراث والحفظ، والحرف والصناعات الإبداعية والحوار بين الثقافات. وباعتبارها مختبرات حية ”لتوحيد الأداء“ استحدثت البرامج المشتركة ابتكارات ومعارف هائلة في مجال التعاون المشترك بين الوكالات والبرامج، وساهمت في دفع عجلة إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري، بناء على الميزة النسبية لكل كيان.

٢٤ - ويهدف مشروع نظام إدارة المعارف لمدة عامين بشأن الثقافة والتنمية إلى الاستفادة من تجربة البرامج المشتركة الـ ١٨ حول الثقافة والتنمية الذي يموله صندوق تحقيق الأهداف، وإلى الحصول على المعارف وتقنينها وترجمتها ونشرها بهدف التعلم، ونشر التوعية، والإطلاع على سياسات التنمية والبرمجة في المستقبل. وسيمّكن المشروع من إجراء مزيد من تقييم الروابط بين الثقافة والتنمية، بما في ذلك أثر الثقافة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وقعت اليونسكو والبنك الدولي مذكرة تفاهم للتعاون الجاري لإضفاء الطابع الرسمي على الثقافة والتنمية، مع وضع إطار للعمل الفني في مجالات حفظ المدن التاريخية وإعادة تأهيلها، وحفظ المؤشرات الثقافية على مواقع التراث الطبيعية، والاقتصاد والثقافة وتعزيز التنوع الثقافي. وتقوم اليونسكو باستكشاف الشراكات المحتملة الأخرى لتعزيز الثقافة وتنمية الروابط.

٢٦ - وتدعم اليونسكو الجهود المتعددة الموجهة نحو تسخير المعارف الأصلية. ونسقت وضع ورقة تفكير مشتركة مقدمة من فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، حول موضوع الشعوب الأصلية ودور الثقافة والهوية في التنمية، في ضوء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كمساهمة في الدورة التاسعة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، عززت اليونسكو دعمها لنهج ثقافية لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك حفظ وتطبيق المعارف المحلية والأصلية لتحقيق الاستدامة البيئية، من خلال برنامج مشترك مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وبغية تعزيز الروابط بين الثقافة والتنوع البيولوجي، يستخدم البرنامج المشترك نهجاً شاملاً يتماشى مع القيم الثقافية، ونظم المعارف وسبل العيش التي تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام وعادل.

٢٧ - وبهدف مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة إلى الحد الأمثل، نفذت المكاتب الميدانية قرار الجمعية العامة ١٦٦/٦٥ من خلال بناء القدرات، ونشر الوعي، وتبادل المعارف، وتعميم الثقافة، وتعبئة الأموال، والدعم من أجل تعزيز الأطر القانونية والسياسات الوطنية.

٢٨ - واستجابة لطلب الجمعية العامة، دعا المدير العام لليونسكو جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية إلى تقديم مساهمات بشأن تنفيذ هذا القرار، منذ اعتماده في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. استجابت المنظمات الـ ١٧ التالية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٩ - تتم المشاركة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الثقافة والتنمية من خلال نافذة الثقافة والتنمية لصندوق الإنجاز. بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى،

يشارك البرنامج الإنمائي في تنفيذ البرامج المشتركة الثمانية عشرة بشأن الثقافة والتنمية. ويدير البرنامج الإنمائي الصندوق باسم منظومة الأمم المتحدة.

٣٠ - وينفذ البرنامج الإنمائي مبادرات أخرى تتماشى مع قرار الجمعية العامة ١٦٦/٦٥، بما في ذلك جائزة خط الاستواء التي تقام كل سنتين والتي تدعم الجهود المبذولة للحد من الفقر من خلال الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وتعزز التنمية المستدامة التي تحترم حقوق الشعوب الأصلية من خلال برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية. وفي إطار الدعامة الأولى للأهداف الإنمائية للألفية في "استراتيجية التقدم"، يواصل البرنامج الإنمائي إطار تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل ١٤ بلدا في جميع أنحاء العالم. وتساعد الأداة التي وضعها البرنامج الإنمائي، والتي أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الحكومات وشركائها في التنمية في دراسة قضايا المشاركة والتمييز والاستبعاد الثقافي، تمشيا مع القرار ١٦٦/٦٥، من حيث صلتها بالاختناقات التي تعيق تقدم التدخلات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل تقييم الاختناقات بموجب الإطار مسائل تتعلق بالحد من الحواجز اللغوية واحترام ممارسات الشعوب الأصلية في الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

٣١ - وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، بدأ البرنامج الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، أول مبادرة عالمية للأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية، وشراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية. علاوة على ذلك، يؤكد تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي، بالإضافة إلى منشورات أخرى، أن الثقافة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بالإضافة إلى ذلك، أطلق المدير المساعد للبرنامج الإنمائي تقريرا جديدا، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بعنوان "تقرير الاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠١٠: خيار تنمية مجدية"، يستعرض أوضاع السوق للصناعات الإبداعية وإمكانات الصناعات الثقافية للبلدان النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وإحراز تقدم في أحد أكثر القطاعات الحيوية للاقتصاد العالمي.

مكتب تنسيق عمليات التنمية

٣٢ - عملا بالفقرة ٦ من القرار، أبلغ مكتب تنسيق عمليات التنمية نص القرار إلى جميع المنسقين المقيمين، ودعاهم إلى إدراج وتعميم والثقافة في برامجها ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتقوم حالياً قرابة ٦٠ في المائة من البرامج المشتركة في الإطار (في ١١٢ بلدا) بالإشارة إلى الثقافة و/أو إدراج العنصر الثقافي في أنشطتها.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٣٣ - تسعى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في استراتيجيتها لتطوير الصناعات الإبداعية إلى تمكين النساء المشتغلات بالأعمال الحرة، والشباب، والفئات الريفية، والمجتمعات الهامشية للاستجابة إلى الفرص المتاحة في السوق بالاستفادة من التراث الثقافي الإبداعي الغني والمعارف الخلاقة المتنوعة لإنتاج سلع وخدمات مبتكرة. ولتحقيق هذه الغاية، وضعت تدابير لدعم سياسات بيئية، والقروض الصغيرة، والصناديق الاستثمارية وآليات دعم الأعمال التجارية. وفي ما يتعلق بالإمكانيات الاقتصادية للمعارف الإبداعية لإنتاج الوسائط المتعددة والمسموعة والمرئية، ساعدت المنظمة ثماني دول جزرية في منطقة البحر الكاريبي في تعزيز الأعمال الحرة، ووضع أطر وتعزيز القدرات المؤسسية لتطوير أعمال الخدمات للصناعات الإبداعية. ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب، تمكن المشروع من بناء قدرات نظرائه الوطنيين والإقليميين، باستخدام منهجيات المنظمة لتنمية روح المبادرة وخدمات تطوير الأعمال.

٣٤ - وتدعم المنظمة بعض السياسات والتدابير المحددة لمعالجة استبعاد مجتمعات الشعوب الأصلية من جنب فوائد الأنشطة المتعلقة بالصناعات الإبداعية. فعلى سبيل المثال تم تنفيذ مشروع ”الأعمال الحرة الإبداعية للصناعات“ في الصين، ضمن برنامج إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ”الناتج واحد“ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سعياً إلى تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق نمو مستدام وعادل يكون محوره الإنسان.

٣٥ - وفي ظل ظروف المنافسة العالمية السائدة والمخاوف من استغلال الموارد الصديقة للبيئة، تعتبر الصناعات الإبداعية قطاعا رئيسيا لتفعيل وجهات النظر والتكنولوجيات الجديدة، من خلال استراتيجيات التنمية الصناعية الوطنية المستدامة للحد من الفقر. وأصدرت المنظمة وثيقتين هامتين حول تطوير الصناعة الإبداعية. وتلبية للطلبات المتزايدة الواردة من الدول الأعضاء، كثفت المنظمة مساعدتها الفنية لتعزيز تنمية الأصول الثقافية من خلال الصناعات الإبداعية. ويشمل ذلك معالجة معايير جودة غير كافية، عدم كفاية قدرة العرض، وروابط السوق الغير كافية، والتسويق المحدود للصناعات الإبداعية. علاوة على ذلك، أقامت المنظمة روابط مع قطاعات معنية أخرى، بما في ذلك الصناعات الزراعية، من أجل تعزيز القدرة على خلق فرص العمل والتنمية البشرية، استنادا إلى التراث التقليدي والثقافي.

منظمة السياحة العالمية

٣٦ - تدرك منظمة السياحة العالمية أن السياحة المستدامة أداة قوية للتنمية والتنوع الثقافي وأداة مساهمة رئيسية في الاقتصاد المحلي في جميع أنحاء العالم. إن النهوض بالسياحة المستدامة،

بطريقة تقيم توازنا بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية، تقع في صميم برامج المنظمة. وتؤكد المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، وثيقة السياسات التوجيهية للمنظمة بشكل لا لبس فيه أهمية الثقافة من أجل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وإثراء البشرية والقضاء على الفقر. وتعزز المدونة التنوع الثقافي، وتدعم السياحة الثقافية باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الاستدامة.

٣٧ - وفي إطار الأنشطة في مجال بناء القدرات، وضعت المنظمة برنامج إدارة السياحة في المواقع التراثية لتسهيل وضع سياسات ومبادئ توجيهية تنفيذية لمعالجة الاكتظاظ السياحي في مواقع التراث الثقافي والطبيعي، ومن أجل تعزيز قدرة قطاع السياحة لتطوير وتقديم أماكن ومواقع التراث بطريقة أكثر شمولا.

٣٨ - وتقر المنظمة بأن ربط السياحة بالتراث الثقافي يخدم الاقتصادات المحلية على نحو أفضل. وعندما تدار السياحة الثقافية جيداً، فإنها تحمي الكنوز الطبيعية والثقافية للشعب وتحسن من نوعية حياة المقيمين والزوار. كما سيسهم كتيب لقطاع السياحة للتعريف بالتراث في تحسين أنشطة بناء القدرات في مجال السياحة الثقافية وتعزيز القطاع الإبداعي. وتقدم أول دراسة أجرتها المنظمة عن السياحة والتراث الثقافي غير المادي، التي يتوقع نشرها في عام ٢٠١١، بحثاً شاملاً وأشكالاً مبتكرة عند وضع السياسات من خلال تحليل دراسة الحالة، والمستمدة من مختلف القارات الخمس، حول الروابط بين التنمية السياحية والتراث الثقافي غير المادي. والمنظمة عضو في الفريق التوجيهي لبرنامج اليونسكو حول التراث العالمي والسياحة المستدامة.

٣٩ - وتقوم إدارة التعاون التقني والخدمات في المنظمة بتنفيذ العديد من مشاريع التعاون التي تركز على الثقافة. وتشمل خطة التنمية السياحية الرئيسية في ولاية البنجاب في الهند التنمية المستدامة للسياحة الثقافية في بعض المواقع الرئيسية في الولاية، حيث ستفتح السياحة الثقافية آفاقا جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال خلق فرص عمل وتوليد الدخل، لا سيما للشباب والنساء. وفي إطار صندوق تحقيق الأهداف، تقوم المنظمة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بتنفيذ برنامج مشترك لتعبئة موقع دهشور للتراث العالمي لتنمية المجتمع المحلي في مصر.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت المنظمة مبادرة ”السياحة المستدامة والقضاء على الفقر“ للحد من مستويات الفقر عن طريق تشجيع أشكال مستدامة من السياحة. وحتى الآن، تم تنظيم ٢٤ دورة تدريبية إقليمية ووطنية في مجال السياحة والحد من الفقر لبناء القدرات في أوساط المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، بمشاركة أكثر من ٢ ٠٠٠ موظف. وبدعم من مجموعة واسعة من مؤسسات القطاع العام والخاص، يجري حالياً تنفيذ ٩٧ مشروعاً، يستفيد منها ٣٣ بلداً نامياً. وتتراوح

المشاريع من تدريب المرشدين المحليين والعاملين في الفنادق إلى تسهيل إشراك السكان المحليين في تنمية السياحة حول مواقع التراث الطبيعي والثقافي، وإقامة روابط تجارية بين المنتجين الفقراء والمشاريع السياحية. ويمكن إيجاد أمثلة ذات صلة عن هذه المشاريع التي تضم عنصراً واضحاً من التراث الثقافي في بلدان عديدة، بما فيها إثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية تترانيا المتحدة. وأخيراً، نشرت المنظمة خمسة تقارير تعرض أدلة على تأثير السياحة في الحد من مستويات الفقر، فضلا عن توصيات بشأن كيفية زيادة هذه الآثار إلى حدها الأقصى.

البنك الدولي

٤١ - تدعم سياسات البنك الدولي الثقافة باعتبارها مكوناً رئيسياً لنموذج التنمية، لها انعكاسات كبيرة على التماسك الاجتماعي، وفرص النمو الاقتصادي والتآزر الإيجابي مع استراتيجيات الحد من الفقر. وتم وضع اعتبارات ثقافية وأهداف للتنمية الثقافية لعدد متزايد من المشاريع التي يتم إنشاؤها بشكل رئيسي في المجالات التالية: (أ) التنمية الحضرية، التي تشجع على إعادة تأهيل المدن والمواقع التاريخية، وإمكانية الدخول إليها وحفظها وعرضها؛ (ب) التنمية الاقتصادية المحلية، من حيث صلتها بأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في القطاع غير الرسمي، التي تكمن في صميم إنتاج الحرف اليدوية والتجارة، (ج) التنمية الاجتماعية، التي تعزز التنوع الثقافي من أجل ضمان التماسك الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المتنوعة والتكامل بين الشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين في النسيج الاجتماعي، (د) تنمية السياحة المستدامة، التي تشجع الاستثمارات الاقتصادية بشكل رئيسي في قطاع الضيافة والخدمات المتصلة بالمشاهد الطبيعية والثقافية. وازداد إجمالي حجم استثمارات البنك الدولي في مشاريع التنمية ذات البعد الثقافي من ١,٣ مليار دولار بين الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٩، إلى ٤ بلايين دولار بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، وتمت معظم الاستثمارات في إطار التنمية الحضرية.

٤٢ - وتمتد المساعدة التي يقدمها البنك الدولي إلى حكومات البلدان النامية والاقتصادات الناشئة لتشمل العمل التحليلي والمساعدة التقنية لتقييم الأطر المؤسسية وتحسين فعالية الوكالات الوطنية والمحلية المسؤولة عن إدارة الأصول الثقافية. ويجري البنك الدولي أيضا أبحاثاً عن مواضيع سياسات تشمل الاقتصاد الثقافي والتهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي الناجم عن تزايد المخاطر الطبيعية، وتأثير تغير المناخ.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٤٣ - كجزء من عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع الشعوب الأصلية، نفذ الأنشطة التالية في عام ٢٠١١، لنشر الوعي بين عامة الناس بشأن التنوع الثقافي للشعوب الأصلية.

وفي أيار/مايو، أثناء اجتماع منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، قدم الصندوق عرضاً بعنوان ”تعزيز التعليم للشعوب الأصلية – إشراك الصندوق مع الشعوب الأصلية“، الذي سلط الضوء على التنمية بالثقافة والهوية. وفي حزيران/يونيه، رعى الصندوق أول منتدى ”تيرا مادري“، ركّزت على تعزيز الثقافات الغذائية للشعوب الأصلية وتهيئة فضاءات للتعبير عن أصوات الشعوب الأصلية في المناقشة الجارية حول الغذاء والمناخ.

٤٤ – ويقوم الصندوق حاليا بتنفيذ سياسته بشأن إشراك الشعوب الأصلية، التي تتضمن المبادئ المتعلقة ”بالتراث الثقافي والهوية الثقافية كأصول“، التي سيبني الصندوق من خلالها على التمايز الثقافي للشعوب الأصلية ويساعد المجتمعات المحلية في الاستفادة الكاملة من معارفها التقليدية والثقافية، ونظم الحوكمة والموارد الطبيعية. ويمول مرفق مساعدة الشعوب الأصلية التابع للصندوق المشاريع التي قامت مجتمعات الشعوب الأصلية بتصميمها وتنفيذها، وتشمل ”التنمية بالثقافة والهوية“ باعتبارها أحد معايير الاختيار للتمويل. وفي حلقة عمل عقدها الصندوق في شباط/فبراير ٢٠١١، تم الشروع في عملية إنشاء منتدى للشعوب الأصلية في الصندوق. وتشمل أهداف المنتدى تعزيز الشراكة بين الصندوق والشعوب الأصلية، للتصدي للفقر وتحقيق التنمية المستدامة بالثقافة والهوية.

٤٥ – وموّل الصندوق منحة إلى منظمة أوكسفام إيطاليا لمشروع يتناول تهميش المزارعين والمهاجرين الفقراء من إكوادور والمغرب والسنغال بواسطة الربط بين الأسواق وتعزيز التنوع. ويمكّن المشروع المجتمعات الريفية الفقيرة ويعزز الفرص المتاحة لها لتوليد الدخل عن طريق إنقاذ الأنواع النباتية المستهدفة والحفاظ عليها ومعارفها الأصلية المرتبطة بها، وتعزيز الممارسات الزراعية، وتطوير الأساليب التجارية والتسويق، وتوعية العامة بقيمة الأنواع المستهدفة بشأن الأمن التغذوي، والصحة وتوليد الدخل. وتمثّل أحد الأبعاد الهامة للبرنامج في ضمان الاستمرارية الثقافية.

٤٦ – ودعم مرفق مساعدة الشعوب الأصلية التابع للصندوق مجموعة واسعة من المشاريع الصغيرة التي تركز على المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية لإدارة البيئة. وقد أحيت مشاريع عديدة من هذه المشاريع النظم الزراعية التقليدية والتقنيات والحرف اليدوية، في حين هدفت مشاريع أخرى إلى تقييم وتعزيز هوية مجتمعات الشعوب الأصلية وتقاليدها ولغاتها.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٤٧ – تمشياً مع تركيزها على الصلة بين الملكية الفكرية والحفاظ على النطاق العام، اتخذت المنظمة العالمية للملكية الفكرية سلسلة من المبادرات، بما فيها الدراسة الاستقصائية الثانية بشأن التسجيل الطوعي ونظم الإيداع (بشأن مخزونات التراث الثقافي والتاريخي)، وكانت

الدراسة الثانية بشأن حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة والنطاق العام (مقارنة التشريعات الوطنية التي تحدد النطاق العام بشكل مباشر أو غير مباشر)، والدراسة الاستقصائية لنظم وممارسات الوثائق الخاصة بحق المؤلف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ستعقد المنظمة مؤتمراً بشأن وثائق حق المؤلف والبنية التحتية لتسليط الضوء على النتائج.

٤٨ - واستخدم أكثر من ٣٥ بلدا ''دليل المنظمة بشأن الدراسات الاستقصائية بشأن المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف''، التي تشمل الصناعات التي تعتبر ذات قيمة ثقافية كبيرة. ويوفر ذلك معلومات عن التنمية الوطنية من خلال قياس الناتج المحلي، والعمالة، وإحصاءات التجارة. وتستخدم العديد من البلدان التقارير والدراسات كأساس لإجراء مزيد من الدراسات ووضع سياسات ذات صلة بالصناعات الثقافية والإبداعية. علاوة على ذلك، تساعد المنظمة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية في مجال الصناعات الإبداعية. وأصدرت شعبة الصناعات الإبداعية في المنظمة عدة منشورات حول الصناعات الإبداعية المحددة. ويجري وضع دليل لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للصناعات الإبداعية. وفي مشروع متعدد الأطراف يضم مساهمات من هيئات منها اليونسكو والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وهو يهدف إلى تمكين البلدان من معالجة قضايا السياسات الثقافية والتنموية.

٤٩ - وبناء على الطلب، تضطلع المنظمة بأنشطة بناء القدرات. وفي عام ٢٠١١، نظمت شعبة تطوير خدمات حقوق التأليف ٢٠ نشاطاً، منها ٧ أنشطة وطنية، و ٧ إقليمية، وبرنامجيْ تدريب أقاليميين، و ٤ بعثات خبراء للبلدان النامية. علاوة على ذلك، نظمت شعبة المعارف التقليدية في المنظمة، بالتعاون مع حكومة سلطنة عمان، ندوة دولية فنية بعنوان ''الملكية الفكرية والتنمية المستدامة: وثائق وتسجيل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي''، عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي أيار/مايو ٢٠١١، وقعت المنظمة والمجلس الدولي للمتاحف على مذكرة تفاهم تتعهد بالتعاون بشأن قضايا الملكية الفكرية ذات الاهتمام للمتاحف. وشاركت المنظمة في العديد من أنشطة التعاون لنشر الوعي والتعاون التقني في العديد من البلدان. وشاركت المنظمة بشكل خاص في عمل الخبراء المستقلين في مجال الحقوق الثقافية للوصول إلى التراث الثقافي. وأخيراً، أنتجت المنظمة فيلماً لتليفزيون وفيديو الأمم المتحدة بعنوان ''تحويل الثقافة التقليدية في كينيا إلى بيانات رقمية''.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥٠ - في عام ٢٠١١، أقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة واليونسكو حلقة عمل مشتركة حول جودة المنتجات الغذائية والزراعية. وللتحضير لحلقة العمل، أجرت المنظمة دراسة حول إمكانية ربط المنتجات بالمنشأ لصون وتعزيز برنامج اليونسكو

بشأن الإنسان والمحيط الحيوي، ومواقع التراث العالمي، ونظم التراث الزراعية الهامة عالمياً التابعة للمنظمة، ومجالات أخرى ذات اهتمامات طبيعية وثقافية. وستحدد حلقة العمل المجالات التي تستطيع فيها المنظمة واليونسكو مواصلة التعاون في صون التراث الطبيعي والثقافي وتعزيزه.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥١ - يؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أهمية اتباع نهج شامل لتحقيق الحماية البيئية والتنمية المستدامة، بما في ذلك الترابط بين التغيرات البيئية العالمية والآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الضارة. وفي ضوء القرار الذي اتخذه مجلس إدارة البرنامج، في دورته السادسة عشرة، للتركيز على البيئة والتنوع الثقافي، تشمل أنشطة حماية البيئة التي يضطلع بها البرنامج التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، واللغات والممارسات الأصلية، والتنوع الثقافي والتنوع البيولوجي والسلوكيات الثقافية. وسيدرس البرنامج في تقريره الخامس ''سلسلة توقعات البيئة العالمية''، في الصلات بين المعارف والممارسات لدى المجتمعات الأصلية، وأهداف الحفظ والاستخدام المستدام، وسيتم تقديم التحليل كمساهمة في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٥٢ - وتشمل المبادرات الرئيسية إنتاج مواد لنشر الوعي بالاحتفال السنوي باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم وللعديد من منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مثل العدد الخاص لمجلة الشباب ''تونزا'' حول معارف الشعوب الأصلية والبيئة والمواد المتعلقة بمعارف الشعوب الأصلية في منشور ''إنفايرمنت تايمز''، الذي يتناول قاعدة موارد معلومات البيانات العالمية في النرويج (غريد ارندال)، التي يصدرها البرنامج.

٥٣ - وباستخدام إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يركز البرنامج على تحديد الحقوق الثقافية والمجتمعية لإدارة التنوع البيولوجي، بما في ذلك حفظ الموارد الجينية، واستخدامها المستدام والحصول عليها وتبادل المنافع. وبربط مفاهيم الوصول وتبادل المنافع والمعارف التقليدية، عمل البرنامج البيئي مع الجهات المعنية ذات الصلة، بما فيها اليونسكو، على وضع مجموعة من البروتوكولات المجتمعية الثقافية البيولوجية للمساعدة على تبسيط الثقافة، وإدارة التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية في أسباب الرزق، والرفاهية الاقتصادية والتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٠، أطلق البرنامج البيئي موقعاً على شبكة الإنترنت وضع بالاشتراك مع اليونسكو، كجزء من السنة الدولية للتنوع البيولوجي، لتسليط الضوء على عمل البروتوكولات المجتمعية للتنوع الحيوي. ووزع موجز السياسات بشأن المجتمعات ورفاهها، الذي وضعه البرنامج البيئي للأمم وشركاء آخرون، ومعالجة النهج القائمة على

الحقوق والتنمية والخدمات المعرفية المجتمعية، في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في ناغويا، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥٤ - إن البرنامج الإنمائي واحد من خمس هيئات للأمم المتحدة مشاركة في برنامج مشترك في ناميبيا، بتمويل من صندوق تحقيق الأهداف. ويعتمد المشروع على التراث الثقافي والطبيعي كأساس لتطوير السياحة الثقافية ويهدف إلى مجموعات الأقليات العرقية. والبرنامج مسؤول عن إدماج البيئة في السياحة الثقافية من خلال دعم حكومة ناميبيا على نحو أكثر فعالية لتحقيق التكامل وتنفيذ مبادئ التنوع الثقافي والطبيعي في سياسات التنمية المستدامة والأنشطة.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٠، دعم البرنامج مشروعا بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية الأفريقية في عملية الحصول على المنافع وتبادلها. وبحث في دور المنظمات في مجال حماية المعارف التقليدية، وزيادة الوعي، وبناء القدرات في المجتمعات المحلية في سياق المعارف التقليدية من حيث صلته بالتشريعات وتقاسم المنافع في بعض البلدان الأفريقية. علاوة على ذلك، خلص البرنامج الإنمائي، بالشراكة مع العديد من المنظمات، بما فيها مركز رصد الجفاف التابع لمركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية للتنمية، إلى مشروع بشأن تسخير وتطبيق المعارف المحلية في المحافظة على الطبيعة وإدارة الكوارث الطبيعية في أفريقيا. ونقلت هذه المعارف، تمشيا مع التقاليد الأفريقية، شفوياً من جيل إلى جيل، ومن هنا تكمن ضرورة توثيق هذه المعارف. وفي عام ٢٠١٠، صدر كتاب بعنوان ”المعارف التقليدية في السياسات والممارسات: مقاربات في التنمية ونشر رفاهية الإنسان“ عن مطبعة جامعة الأمم المتحدة، بدعم من البرنامج. وفي إطار مواد اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن المنافع والمعارف التقليدية وتقاسمها، ساعد البرنامج الأطراف في الاتفاقية على وضع اللمسات الأخيرة على برامج العمل المتعلقة بالمعارف التقليدية، وإجراء مفاوضات كاملة بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥٦ - منذ عام ٢٠٠٠، أدرجت ولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إجراء بحوث موجهة نحو السياسات لمساعدة البلدان النامية في تحديد خيارات السياسات المبتكرة لتحقيق الاستفادة المثلى من المساهمات الاقتصادية للصناعات الإبداعية، لتعزيز التجارة والتنمية لإنجاز مكاسب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل برنامج الاقتصاد الإبداعي للأونكتاد على أبعاد تطوير الصناعات الإبداعية. وتشمل المساهمات الرئيسية للأونكتاد التقارير المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بعنوان ”الاقتصاد

الإبـداعي'' لعـام ٢٠٠٨ وعـام ٢٠١٠، فـضلا عـن قاعـدة بيانـات الأونكتـاد العالميـة بـشأن الاقتصاد الإبداعي. وينشر برنامج الأونكتاد ''الأنباء الإلكترونيـة'' لأهميـة الثقافة والمساهمات المتزايدة للاقتصاد الخلاق لتعزيـز التنميـة المستدامة والـشاملة، ويـسهل التواصـل والـشراكات، ويعزز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٧ - وفي عـام ٢٠١٠، أعدّ الأونكتـاد نبـذات قطريـة ودليـل مـستخدم لقاعـدة البيانـات العالميـة للأونكتـاد بـشأن الاقتـصاد الخـلاق. ولا يـزال بنـاء القـدرات وفـق طلـب لمـساعدة المستخدمين النهائيين من كافة البلدان لتقييم الأداء التجـاري للمنتجـات الإبداعيـة في الـسوق العالميـة. وتـستخدم الأداة في تـصميم الـسياسات لـصياغة إجـراءات ملموسـة لإثـراء الاقتـصاد الخلاق. ويدعم الأونكتاد البلدان النامية في تعزيز قدراتها الإنتاجية الإبداعية والآليات المناسبة المؤسسية والتنظيمية والتمويلية لتسهيل ظهور الأسـواق المحلية للسلع الثقافة والإبـداع، فـضلا عن الخدمات.

٥٨ - وأجـرت الأونكتـاد بحوثـاً بـشأن الـروابط بـين الاقتـصاد الخـلاق والاقتـصاد الأخـضر، بشأن المناقـشات الـسياسية الجاريـة حـول كيـف يمكـن أن يكـون الإبـداع والتنـوع البيولـوجي حلاً ناجعاً لتعزيـز التنميـة المـستدامة والانتعـاش الاقتـصادي. وفي سـياق الـسنة الدوليـة للتنـوع البيولوجي، التي يحتفل بها في عـام ٢٠١٠، أطلـق الأونكتـاد مبـادرة ''التـصميم البيئـي'' لنـشر الوعي داخل المجتمع الدولي للممارسات البيئية والاجتماعية في استخدام التنوع البيولوجي.

٥٩ - ومـن خـلال برنامجـه الاقتـصاد الإبـداعي، تـساعد الأونكتـاد البلـدان الناميـة في وضـع سياسـات منـسقة متعـددة التخصـصات وإجـراءات مـشتركة بـين الـوزارات تـشمل مجـالات الثقافة، وتطوير السياحة والتجارة والعمالة والتكنولوجيـا والمشاريع. ومـن الأمثلـة علـى ذلـك دراسات قطرية وطنية، صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١١، لموزامبيق وزامبيا.

٦٠ - وتشمل المبادرات الملموسة لتحسين مساهمات الثقافة والصناعات الإبداعيـة مـن أجـل التنمية ''المبادرة الإبداعية لأفريقيا'' التي أطلقت في عـام ٢٠٠٨. وهـي تعـرض ثـراء الثقافـات الأفريقيـة والمواهـب الخلاقـة للأفارقـة لتعزيـز التنميـة الـشاملة المتجـذرة في الاقتـصاد الإبـداعي. ثم أنـشأ رئـيس وزراء نيجيريـا القـسم النـيجيري للمبـادرة لـدعم صـناعة الـسينما النيجيريـة. وفي غانا ومالي والسنغال، فإن الاقتصاد الإبداعي الآن هـو جـزء مـن استراتيجية وطنيـة للحـد من الفقر. وفي عام ٢٠١١، أطلقت الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمـة العالميـة للأرصـاد الجويـة، ''مشروع كوكـب العـرائس'' لتـشجيع اتخاذ إجـراءات تتنـاول تحديات المنـاخ وتـدهور البيئـة وتعزيز التنمية المستدامة والثقافة/الاقتصاد الخلاق في البلدان النامية.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٦١ - تسعى سلسلة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مجال إدارة وحفظ التراث العالمي إلى تحسين تأثير اتفاقيات اليونسكو للتراث الطبيعي والثقافي إلى الحد المثالي من خلال التركيز على صياغة السياسات الوطنية ذات الصلة، وأفضل الممارسات ودراسات الحالة بشأن تبادل المعارف. وتم وضع نهج الإدارة القائمة على القيم، مما يجعل الحفاظ على التراث ذا مغزى، على مدى سبع حلقات عمل. وركزت هذه السلسلة أيضا على الدور الخلاق للتراث الطبيعي والثقافي الذي يمكن أن يؤديه في بناء السلام، باستخدام مثال هيروشيما من خلال إبراز أهمية وصدى سياساتها على مواقع أخرى في جميع أنحاء العالم.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٢ - يساهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تعزيز الثقافة من أجل التنمية المستدامة من خلال ترميم التراث الثقافي والمباني التاريخية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والمواقع التاريخية، وإدارة المنح الصغيرة لمساعدة المجتمعات المحلية في مواجهة التحديات البيئية. وتشمل أنشطة المكتب بشأن بناء القدرات لتطوير هذا القطاع الحيوي الثقافي والإبداعي مشاريع في الأرجنتين وغواتيمالا، حيث يدعم المكتب الحكومات المعنية من خلال تقديم خدمات إدارة الموارد البشرية والمعلومات ومعدات الاتصالات والتكنولوجيا، والمساعدة في الحفاظ على المباني التاريخية. والمساهمة في تحسين فرص الحصول على المنتجات والأسواق والخدمات، بما في ذلك السلع الثقافية والمواقع السياحية الثقافية، وينشئ المكتب شبكات طرق واسعة ويقوم بصيانتها في أرجاء أفريقيا وآسيا، ويقدم خدمات لإزالة الألغام.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٣ - يدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية القائمة على الأدلة والحقوق، بهدف عدم حصول إصابات جديدة، وعدم التمييز وعدم حصول وفيات مرتبطة بالإيدز. ويدرك البرنامج الدور المحوري للثقافة كأساس للمجتمع، ويسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المساهمات الإيجابية للقيادات الثقافية تجاه الاستجابة التي: (أ) تحقق أهداف الصحة العامة من خلال تنفيذ النهج التي تدعمها الأدلة، (ب) واحترام كرامة حقوق الأفراد، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن وعدم التمييز بين الأشخاص وصحتهم وخصوصيتهم، والتحرر من العنف، (ج) وتشمل النهج العملية التي تستجيب لسلوكيات الشعوب واحتياجاتها.

٦٤ - ويعزز البرنامج حواراً شاملاً في جميع جوانب الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، ويقر بأن سلوكيات وعوامل الخطر المعروفة للإصابة بالفيروس قد تكون مثيرة للجدل وحساسة ثقافياً.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٥ - تلتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التزاما عميقا لكفالة حصول اللاجئين وعديمي الجنسية والمشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص المعنيين على حقوقهم، وحمايتهم، وتوفير الخدمات والموارد، والقدرة على المشاركة بمثابة شركاء نشطين في القرارات التي تؤثر عليهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، التزمت المفوضية بتعميم نهج العمر والجنس والتنوع في عملياتها في جميع أنحاء العالم. ويشير عنصر التنوع في النهج إلى الاختلافات في القيم والمواقف ووجهات النظر الثقافية، والمعتقدات، والخلفية العرقية والجنسية، والتوجه الجنسي والهوية الجنسية، والقدرة، والصحة، والحالة الاجتماعية، والمهارات وغيرها من الصفات الشخصية المحددة. ومن خلال تحليل هذه الأبعاد والخصائص الشخصية المترابطة، يمكن للمفوضية الحصول على فهم أفضل لمخاطر الحماية المتعددة الأوجه وقدرات الأفراد والمجتمعات، ومعالجة ودعم هذه أكثر فعالية. ومن خلال تعزيز احترام الاختلاف كعنصر إثراء في أي مجتمع، تعزز المفوضية المساواة الكاملة. وغالباً ما تواجه الأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية أو جماعات السكان الأصليين التمييز والتهميش، والعوامل التي تتفاقم في حالات التروح القسري. وتعمل المفوضية على تحديد المخاطر، فضلا عن استراتيجيات للتخفيف منها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٦٦ - يقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) المساعدة التقنية والتوجيه الواسع لصناع القرار والقادة المحليين للمساعدة في وضع السياسات العامة والمشاركة في عمليات صنع القرار، بهدف المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للشعوب الأصلية في المناطق الحضرية. وفي عام ٢٠١١، أصدر موئل الأمم المتحدة توجيه سياسات لتأمين حقوق الأراضي للشعوب الأصلية في المدن، بالشراكة مع ”الشبكة العالمية لأدوات الأرض“. وفي العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١، ركز موئل الأمم المتحدة على بعض التحديات المحددة التي تواجه الشعوب الأصلية في المدن، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والآثار السلبية لتغير المناخ على المستوطنات الحضرية الضعيفة، ولكن أيضا لمساهمات الشعوب الأصلية في التنمية الحضرية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٧ - وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج ''عدسة الثقافة'' في عام ٢٠٠١ لإدماج ديناميات ثقافية في جميع برامجه القائمة على حقوق الإنسان في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين والسكان والتنمية. إن أهمية برنامج ''عدسة'' يكمن في التركيز على الشباب باعتبارهم عناصر تمكين قوية لمحاربة الفقر وبرامج التشغيل والثقافية والسياسية للتنمية. ويواصل الصندوق دعم العمليات، وعلى المستوى الوطني، مع تصميم الدوائر والشباب، كجزء من المشاركة الأوسع من أجل الأمومة المأمونة وتنظيم الأسرة.

٦٨ - بدأ المدير التنفيذي للصندوق حملة مبادرة ''إجراءات ٧ بلايين''، بمناسبة اليوم العالمي للسكان في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، تستهدف وكلاء للتغيير الثقافي الواسع، للعمل على بناء الوعي وزيادة الفرص والتحديات في العالم سبع مليارات نسمة. وتعمل مكاتب الصندوق في جميع أنحاء العالم أيضا مع المنظمات غير الحكومية الدينية والزعماء الدينيين كحراس هامين للثقافة، الذين يشكلون جزءاً من شبكة الأديان العالمية للسكان والتنمية. والهدف من ذلك هو الشبكة، التي تضم أكثر من ٥٠٠ عضوا، هو لتشجيع المشاركة في خطط التنمية الوطنية والعمليات، وبناء القدرات حول خدمة تنظيم الأسرة، والأمومة الآمنة، والتحضر والهجرة، وتوفير تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية التي تأخذ بعين الاعتبار الصحة الإنجابية الاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء.

٦٩ - ويرأس الصندوق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن إشراك المنظمات الدينية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية. وبرعاية هذه الآلية، شارك الصندوق في رعاية التبادل الاستراتيجي للتعليم لكبار موظفي الأمم المتحدة، تدور حول موضوعات الثقافة والإيمان والتنمية. وتقدم الدورة من خلال كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا، كل عام، وتضم منظمات دينية عالمية ومنظمات غير حكومية كموارد للسياسات المتبادلة والتعلم البرنامجي بشأن الثقافة والتنمية.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٧٠ - نظم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بالتعاون مع مختلف الشركاء، أنشطة متعددة تمشياً مع القرار، بما في ذلك عقد حلقات عمل لتشجيع التراث الثقافي وتيسير بناء القدرات في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية. فعلى سبيل المثال، شجع البرنامج بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الوطنيين والمجتمع المحلي، الفن في هايتي في جميع أشكاله للمساهمة في تأمين سبل العيش المستدامة، ولا سيما في المجتمعات الأكثر تضررا من جراء الزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠. علاوة على ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة هما من بين العديد من هيئات الأمم المتحدة المشاركة في برنامج مشترك حول الإبداع والهوية الثقافية للتنمية المحلية في هندوراس.

خامسا – تقييم طرائق لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للثقافة والتنمية

٧١ – تعرض مساهمات هيئات الأمم المتحدة التي يرد موجز عنها في هذا التقرير برامج متعددة ومتنوعة ومناهج مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة. وتظهر أن النهج التي تراعي الثقافة تؤكد الولايات في مجالات متنوعة كالزراعة والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، والصحة، والاستدامة البيئية، والتحضر، وحماية اللاجئين والهجرة، والتماسك الاجتماعي، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، يترتب على هذه المساهمات مساعدة تقنية على صعيد السياسات والصعيد التنفيذي، مع التركيز على دعم: بناء القدرات (للمؤسسات وللأفراد على حد سواء)؛ ونشر التوعية، وتعميم الثقافة في السياسات والبرامج الإنمائية؛ والمحافظة على التراث الثقافي والاستفادة منه، بما في ذلك المعرفة الأصلية كأصل من أجل التنمية؛ وتوليد المعرفة من خلال الأبحاث والسياسات الموجهة؛ والدروس المستفادة من خلال التنفيذ، وجمع البيانات اللازمة لرصد وتقييم تأثير الثقافة على التنمية. كما تعد الجهود التعاونية التي تستند إلى المزايا النسبية لهيئات الأمم المتحدة والنهج المجتمعية موضوعات متكررة أيضاً.

٧٢ – إن الجهود الدولية الجارية التي تعالج الثغرات في تحقيق التنمية المستدامة ورسم خريطة الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية وتوجهاتها المستقبلية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١١، والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، ومؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، لا تزال غير كافية بشأن تأثير الثقافة على التنمية، بما في ذلك مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي حين تتاح فرص مستقبلية للنظر في المساهمات المحتملة للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، مثل الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقد في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣، فإنها تحمل إمكانات محدودة، وليس عدم الخبرة المناسبة، من بين الموارد الأخرى، لمعالجة العلاقة بين الثقافة والركائز الثلاث للتنمية. وتدعو الحاجة إلى الحصول على بيانات كمية إضافية ومناقشات جوهرية بشأن الصلات بين الثقافة والتنمية.

٧٣ – إن النهج والممارسات المراعية للثقافة ليست مدرجة وغير مقيّمة تماماً ضمن سياسات وممارسات الأمم المتحدة المشتركة، والأهم من ذلك، الرؤية. إن بناء توافق الآراء والتعبير الأفضل لرؤية مشتركة ومبادئ توجيهية، بالإضافة إلى تعزيز تبادل الخبرات، من شأنها أن تكفل استجابة هيئات الأمم المتحدة بفعالية أكبر للطلب المتزايد على المساعدة في

هـذا القطـاع، وتـسهم في الجهـود الجاريـة لتعمـيم الثقافـة في ولايـات مميـزة لكيانـات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإنها تسهل المزيد من التعاون في عمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري وإبلاغ قرارات الجهات الفاعلة في التنمية.

٧٤ - ويعالج مؤتمر رفيع المستوى للثقافة والتنمية تأثير الثقافة على التنمية المستدامة، سواء من حيث الكم والنوع، لتحسين الإبلاغ عن جدول أعمال التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - ويصادف عام ٢٠١١ الذكرى السنوية الثالثة عشرة لمؤتمر استكهولم الحكومي الدولي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، وتركيزه على ”قدرة الثقافة“. ويتيح فرصة مناسبة للمجتمع الدولي للبناء على الزخم، وتقييم والنظر في الطريقة المناسبة لإدماج البعد الثقافي في جدول أعمال التنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

٧٦ - ويحتمل تنظيم المؤتمر المقترح عقده لمدة يومين في جلسات عامة واجتماعات مائدة مستديرة. وستوجّه دعوات المؤتمر إلى حوالي ٥٠٠ مشارك يضمون ممثلين حكوميين رفيعي المستوى، ورؤساء هيئات الأمم المتحدة، وممثلين عن مصارف التنمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٧٧ - واستجابة إلى طلب الجمعية العامة، في قرارها ٦٥/١٦٦، لتخصيص تقدير اعتماد في الميزانية لعقد المؤتمر المقترح، يتوقع، إذا عقد المؤتمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، أن يبلغ أدنى تقدير ٠٠٠ ٤٠٠ دولار، بما في ذلك استخدام المكان، وخدمات الترجمة الشفوية، والترجمة التحريرية، والنفقات الأمنية، لكن باستثناء سفر وإقامة المشاركين.

٧٨ - وإلا تقوم إحدى الدول الأعضاء بعقد المؤتمر.

سادسا - الاستنتاجات

٧٩ - كان قرار الجمعية العامة ٦٥/١٦٦ فعالاً في تنشيط المناقشة حول تأثير الثقافة على التنمية المستدامة، في الوقت الذي تقوم فيه الجهات الفاعلة في التنمية الدولية بتقييم الثغرات في تحقيق أهداف التنمية في ضوء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المقبل، ومؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في عام ٢٠١٥.

٨٠ - ويتيح هذا التقرير أول فرصة لتقييم الأعمال التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة التي تعمل على دمج الثقافة، وتعرض النهج المراعية للثقافة في التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما يدل على تأثير الثقافة على تنمية القطاع ككل، لا سيما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨١ - وشجع القرار تجميع البيانات والحقائق والأرقام وأفضل الممارسات بشأن الروابط بين الثقافة والتنمية، لإظهار تأثير الثقافة على التنمية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي للشعوب والمجتمعات، وبالتالي توفير معلومات من أجل سياسات التنمية الوطنية والدولية.

٨٢ - علاوة على ذلك، سهل القرار درجة أكبر من تعميم الثقافة في أطر الأمم المتحدة للمساعدة في تنمية وتعزيز الشراكات الدولية في مجال الثقافة والتنمية، مثل مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مؤخرا من قبل اليونسكو والبنك الدولي.

٨٣ - ويمكن بناء الإجراءات التالية على إنجازات عام ٢٠١١ وتعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٥/١٦٦:

(أ) دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع هيئات الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز فهم العلاقة بين الثقافة والتنمية المستدامة من خلال تطوير الإحصاءات والمؤشرات وأفضل الممارسات لواضعي السياسات. ويمكن دعوة اللجنة الإحصائية لمعالجة هذا الموضوع والمساهمة في وضع مجموعة من البيانات بشأن أهمية الاستثمار في قطاع الثقافة؛

(ب) تشجيع الدراسات التي توثق التأثير النوعي للثقافة في رفاه المجتمع وتسليط الضوء على إمكانات النهج القائم على حقوق الإنسان الثقافية لتعزيز السلام المستدام. وفي هذا الصدد، يمكن أن يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره "التنمية البشرية"، على التفكير في التأثير النوعي للثقافة على التنمية البشرية وإدماج الثقافة المستندة إلى البيانات في مؤشر التنمية البشرية؛

(ج) مواصلة بذل المزيد من الجهود لتفعيل نهج الثقافة والتنمية الذي بدأ في إطار المشاريع التي يمولها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يدل على أهمية الثقافة من أجل تحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

(د) دعوة اليونسكو إلى النظر في تنظيم المؤتمر المقترح والبحث عن الطرائق الممكنة، بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية للأمم المتحدة، من أجل تعزيز التفاهم للمساهمات النوعية والكمية للثقافة من أجل التنمية، شاملة وعادلة ومستدامة. ويستطيع المؤتمر أن يحافظ على الزخم الذي ولدته لقرار الجمعية العامة حول الثقافة والتنمية، وإتاحة الفرصة لوضع نهج موحد للثقافة والتنمية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال وثيقة نتائج كبيرة مع عناصر والتزامات جديدة من قبل المجتمع الدولي.